

غابت عنها الدراسة ومعياري الكفاءة

نواب المؤتمر يفتحون ملف المشاريع المتعثرة

لا «مهمشين» في عهد الرئيس الصالح

عبدالله الشعبي

إبان الحكم الإمامي البائد كانت هناك تفرقة عنصرية، طائفية، مناطقيّة، وغيرها من المسميات التي تثير الفتنة وتزرع الاحقاد والضغائن بين أبناء الوطن الواحد. المهشون احدي ضحايا هذه العنصرية، فكان ينظر اليهم نظرة ازراء واحتقار وكانهم مخلوقات اخرى فكانوا يسومونهم بـ«الخدم» وكان عملهم في تلك الفترة محدوداً لا يستطيع اي منهم تجاوزه حتى مساكنهم كانت عبارة عن غرف مبنية من الصفيح تفتقد لاسط الخدمات الضرورية لاقيهم حراً ولا برداً.. اللهم لستر عورتهم.

كانت هذه الشريحة من المجتمع تعامل مثل العبيد، فالإنسان منهم عبارة عن خادم مطيع لسيد لا يحق له ان يرفع راسه، او ان يعبر عن رايه في اية قضية من القضايا حتى وان كانت تمس شخصيته، فهو «خادم» ويعتبر في نظر المجتمع انساناً منبوذاً، مع ان الشرع لا يفرق بين انسان وآخر بسبب اللون، فالرسول عليه الصلاة والسلام يقول: «انا جد كل تقي ولو كان عبداً حبشياً» و«الناس سواسية كأسنان المشط لا فرق بين عربي على اعجمي الا بالتقوى».

هذه الشريحة ظلت تعاني من البؤس والحرمان والاضطهاد الى فترة ما بعد الثورة بسنوات، ومنذ ان تسلم الرئيس علي عبدالله صالح مقاليد الحكم عام ١٩٧٨م تنفست الصعداء واستشقت نسيم الحرية وذلك من خلال سماعهم لخطاباته التي تقول «لاعنصرية، لا طائفية، لا مذهبية، لا مناطقيّة.. لا.. لا..».

حيث كان يريدنا في اكثر من مناسبة حتى شعر الجميع بانهم ابناء وطن واحد.. لا هذا زبدي، ولا هذا شافعي، ولا هذا شيعي.. الكل خدام لهذا الوطن.

مادفعني لطرح هذا الموضوع هو ما رأيته بام عيني وانا اقوم بجولة الى مدينة سحوان وشاهدت تلك المدينة الجميلة بمبانيها وتخطيطها الحضري الرائع التي ادهاها لهم الرئيس، وكانت سعادتهم وفرحتهم لا توصف لانها كانت بالنسبة لهم حلمًا وتحقق..

وعند توقي امام تلك المدينة سالت أحد ساكنيها عن وضعهم سابقاً وحالياً :- وبحسب قول حنفي- كان الوضع السابق بالنسبة لنا مزرياً وكنا نعيش في تلك «العشش» من الصفيح كالحبوانات ومضطهدين ولم نشعر بأماننا وانسانيتنا وصور كرامتنا الا في عهد الرئيس الذي انتشلنا من مستنقع يعج بالأمراض والأوبئة الفتاكة الى مدينة متكاملة مجهزة بكل خدماتها ومرافقها. وحينما كنت اخطب «حنفي» كانت الى جوارى ربة الصون والعفاف التي نعتت في تلك اللحظة لو ان ليلة القدر نزل عليها فتدعو الله الا يبعثها الا وقد حصلت على مسكن يابوها مثل مسكن «حنفي» حتى لا تظن تحت رحمة المؤجرين!! قولوا: آمين..

والملفت للنظر بل المبكي - والكلام مازال للدكتور دغيش- ان هذه المستشفيات تعطل فيها التكيف المركزي وفي الأخير تعثر الترميم حيث تشاهد حلولاً غير عقلانية فيتم فتح نوافذ خاصة بمكيفات «سبنتوت» بدل ما يتم الشروع في ترميم التكيف المركزي ولوجمعنا ما يصرف على شراء مكيفات صغيرة لكفي بل لزيد عن اصلاح التكيف المركزي..

التقاسم أضاع المشروع!!

وحول مشاريع التعليم المتعثرة يقول النائب محمد نجيب مقرر لجنة التربية والتعليم بالمجلس بان بعض المشاريع في مجال التعليم تحتاج إلى اجتماع حكومي لاكثر من جهة معنية لأنه ويحد قوله هناك مدارس لا يعتمد لإنشائها المبلغ المخصص كاملاً وإنما جزء منه ما يجعل المقاول يتردد هنا وهناك بحثاً عن بقية المستلزمات وبهذا يتوقف ويتعثر المشروع وبالطبع هذا الجانب يعود إلى وزارة المالية..

ويؤكد نجيب على أن إدارة المشاريع في التربية والتعليم بشكل عام تتخذ إجراءات ربما تكون من أهم أسباب التعثر للمشاريع التربوية، فمثلاً عملية المناقصة التي تتم من قبل هذه الإدارة حيث تجد مشروعاً لمدرسة ٦ فصول وثلاثة مرافق

بـ(٢٠) مليوناً في حين مدرسية أخرى بالمواصفات نفسها بـ١٣ مليوناً.. وتجد أن المدرسة الأولى تعثر لأنه تم طبع تكلفتها بطريقة غير صحيحة حيث عمل التقاسم للمبلغ على إضاعة التنفيذ وعرقلة المشروع والأدلة كثيرة، كما يقول: «لا أحب ذكرها بالاسم»..

مقترح برلماني

○ إذا تكاد تكون الأسباب متقاربة إن لم تكن في نفسها من مجال إلى آخر العاملة على تعثر المشاريع الخدمية.. وتبقى الرقابة ورفع التوصيات إلى الحكومة هي الإجراءات الوحيدة التي تقوم بها اللجان البرلمانية بحسب المتحدثين السابقين- وهذا بالطبع لا يكفي لتجاوز الظاهرة التي عملت وتعمل على فقدان الثقة بتنفيذ المشاريع لدى المنظمات والصادق المانحة وتزعزع الثقة كذلك بين المواطن والحكومة..

× بمشاركة «توفيق عثمان».

• عاد المراحل طوال «عبارة يطلقها أي مواطن تسأل عن استكمال مشروع ما في منطقته أو طريق طالما مر عليها.. ولكن هناك أسباباً و عوامل جوهريّة تقض وراء تعثر إنجاز بعض المشاريع الخدمية في مختلف المجالات..»

فيصل عساج



العزاني □ دغيش □ البحر

البجر: الطرق الترابية بؤرة فساد يستوطن فيها المقاولون الفاسدون!!

العزاني: استادات وصالات رياضية متعثرة منذ سنوات بسبب عدم المتابعة

سابقاً في محافظة عدن والذي يعد من أقدم مستشفيات الجزيرة العربية وكذلك مستشفى «الصدقة» هو أيضاً مستشفى ضخم وكبير وجامعي أنموذجاً وغيرهما الكثيرين يبنى ويقام خطر في هذا المجال.. «الجمهورية» دوره الأرضي أصبح يعوم بمياه الصرف الصحي و«الوحدة» كذلك، إضافة إلى أن الأخير تم استلامه عام ٩٤م لكنه استهلك بل دمر خلال عشر سنين..

النواب أو الشخصيات الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية.. إضافة إلى الوزارة المعنية والسلطة المحلية في المحافظات «الصدقة» استهلكت خلال عقد!!

○ لم يكن مشروع متعثر أو عشرة اقتنصتهم الرؤية هنا أو هناك بل العشرات فمثلاً في القطاع الصحي يؤكد الدغيش أن مستشفى عتق المركزي الجديد في محافظة شبوة إلى الآن متعثر، مستشفى الجمهورية «الملكة»

○ اعتمادات مالية غير كافية، ضعف قدرة المقاولين من حيث توافر معدات التنفيذ الكافية، مع إضافة الخلافات القبلية تجاه مشاريع الطرق وعملية منع تنفيذها.. كل تلك العوامل تؤدي في مجملها إلى وجود مشاريع متعثرة مع أهمية الإشارة إلى أن الطرق الترابية عبارة عن بؤرة فساد وتلاعب بالمال العام، حيث نجد الكثير من المقاولين يوقفون التنفيذ بحجة طلب زيادة في موازنة المشروع لأن ما أصلحه أخذته السيول!! وفقاً لما أجمله البحر.

المستوى الفني

○ الخضّر العزاني عضو مجلس النواب يؤكد ان القضية بحاجة إلى إعادة نظر، وقد يقف وراء تعثر المشاريع عدم الالتزام من قبل المقاولين بالوقت المحدد لهم وقد يكون التمويل هو السبب وهذا بالطبع يؤثر على المستوى الفني العام في اليمن وبالذات المجال الرياضي، فكم لدينا من الاستادات والصالات الرياضية التي ما زالت مشاريعها متعثرة منذ سنوات عدة وفترات طويلة.. ويؤكد مقرر لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة بالمجلس أن كثيراً من المشاريع في المجال الرياضي تفتقد من الوهلة الأولى لأهم المواصفات والمتطلبات باختبار

الدغيش: هذه المشروعات.. إهدار للمال العام

العزاني: استادات وصالات رياضية متعثرة منذ سنوات بسبب عدم المتابعة

التربية وملاءمتها للمشروع وإيجاد المواصفات الدولية له وهذا ما ينتج عنه أحياناً عرقلة وتعثر للمشروع.. ويشير إلى أن وزارة الشباب والرياضة وصيدونق النشء يتحملان المسئولية في عدم متابعة الاتفاقيات والزام المقاولين لأنه لا توجد اتفاقية إلا وهي إلى وقت محدد وزمن معين.

غياب دراسة الجدوى

○ د. عبدالباري دغيش عضو لجنة الصحة والسكان في مجلس النواب يرى أن المشاريع المتعثرة لا يمكن وضعها في سلة واحدة.. هناك مشاريع متعثرة إما في عدم اكتمال البناء وأخرى في التجهيز وثالثة في عدم وجود الكادر المتخصص... وغيرها.. ثم يضيف لم تكن معظم المشاريع منذ النشأة وفق دراسات خاصة بالجدوى اقتصادياً وديمقراطياً وإنما حسب شطارة المتابعين.. ويشير إلى أن المشاريع المتعثرة إهدار للمال يشارك في حلقة إهداره كثير من الجهات بعض

مشاكل الكهرباء

الجديد: أكثر من ٣ مليار ريال مديونية المؤسسات الحكومية.. وسرقات التي

ارستمره

الضفل الذي نعيش أيامه تستقبل فيه اليمن هطول الأمطار الموسمية وتصيب الصواعق المصاحبة بعض البيوت والأرواح التي سكنت جوار محول كهربائي.. أو كابلات كانت مدهونة..

كما ان الاسلاك الكهربائية ليست بعيدة جداً عن متناول الاطفال في حال خروجهم الى سطح المنزل.. او البلكونة بعد المطر.

أما المقيمون في المناطق الساحلية الحارة صيفاً فيزداد استهلاكهم للطاقة وكذا ادعوات عدم انقطاعها.. فهل تستجاب!؟

توفيق الشرعبي

الحالي الى أقل من ٢٠٪ إن شاء الله.

غير منطقي

○ ولكن هل صحيح ان المؤسسة تقوم بإضافة الفاقد في الكهرباء الى فواتير المستهلكين؟

- الفاقد لا يضاف الى فواتير المستهلكين كما يروج من قبل البعض وبالتأكيد هذا غير معقول الفاقد ينتج عن الشبكات وعن المشاكل الفنية وليس للمستهلك علاقة به نهائياً.

وإن تكرر الأمر

○ إذا ماذا عن سرقات التيار من قبل المواطنين؟

- هذا حاصل بالتأكيد ولكن لدينا لجان تفتيش مستمرة وعن طريق بلاغات أخرى خاصة والنزول الميداني للمتخصصين الى جانب الكشف عند قراءته للعدادات يقوم بوضع ملاحظة، وأية علامة تدل على تلاعب أو سرقة للتيار تقوم بعمل الإجراءات مباشرة ويتم الفصل على الشخص المخالف وتطبيق القانون ودفن الغرامات وعمل الالتزامات وإذا تكرر الأمر يتم تحويل المخالف الى النيابة الأموال العامة.

○ المديونيات المتأخرة لدى المؤسسات الحكومية وكبار المستهلكين الى أين وصلت؟

- هذه المديونية متراجعة بحدود ٣ إلى ٤ مليارات ريال، وبخصوص التسديد فإن بعض الجهات تسدد فوراً بينما جهات أخرى تتأخر وتماطل.

ويضيف : حالياً هناك ترتيبات في وزارة المالية للتعامل

وفي بعض الأحيان تقدم آخر الشهر عروض أخطاء استثنائية وقد تكون صاحب الخط النعيس.. كما حصل للاخ محمد الذي فرق عينيه مرة أخرى ودفق في الفاتورة.. المبلغ الموجود آثار دهشته حد الصدمة.. محمد عبدالعزيز المغل في السنتية فوجئ بـ ٤٠ ألف ريال على فاتورة الكهرباء لشهر واحد، خرج مذهولاً من منزله واتجه نحو المؤسسة.. «وقع غلط في الفاتورة، المبلغ ١٤ ألف ريال».. لكن مؤسسة الكهرباء أكدت ان مثل هذا خطأ يصحح فوراً سواء أكان على فاتورة منزل أو متجر أو شركة حيث يتم التواصل مع الإدارة التجارية في المنطقة أو الإدارة العامة ويصحح الخطأ.

تغطية عاجلة

○ «الميثاق» حملت هموم وتساؤلات وشكاوى المواطنين وساقفتها للاح المهندس عبدالعطي الجعيد مدير المؤسسة العامة للكهرباء.. سألناه أولاً ماذا عملت الوزارة لتغطية الاحتياجات المتنامية للكهرباء في المناطق الحارة؟

يقول المهندس الجعيد : عالجنا ذلك بشراء طاقة كهرباء (١٥) ميجاوات اضافية في محافظة عدن و (١٥) ميجاوات في محافظة لحج و (٣٠) ميجاوات في محافظة تعز وفي حدود (٣٠) ميجاوات محافظة عمران..

وبالطبع شراء هذه الطاقة من شركات متخصصة سيخفف كثيراً من الضغط الحاصل على الكهرباء في هذه المناطق.

تخفيف الفاقد

○ بالنسبة للفاقد من الكهرباء كم بلغت نسبته.. وما المعلنات؟

- كانت النسبة كبيرة جداً في السنوات الماضية لكننا استطعنا تخفيفها الى حدود ٢٤,٥٪ وهذا يعتبر منجزاً كبيراً وسنواصل تخفيف هذا الفاقد ليصل خلال العام

× بالتعاون مع نجيب شجاع الدين..